نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص

إعداد

د/ سارة عبد الله المنقاش
أستاذ مشارك – قسم الإدارة التربوية جامعة الملك سعود

أ/ عزيزة محمد حماد بن عنيق
باحثة دكتوراه – إدارة تعليم عالي
جامعة الملك سعود

نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص•

ملخص البحث:

هدف البحث إلى التعرف على واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بالجامعات بالمملكة العربية السعودية، وعرض خبرات الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؛ لغرض بناء أنموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي؛ لملاءمته في تحقيق أهدافه، وكانت أهم النتائج ضعف الشراكة في تمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص، ووجود بعض المعوقات التي حدّت من الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة، كما تم بناء نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بالجامعات بالمملكة العربية السعودية، وقدم بعض التوصيات ذات الصلة بموضوعه، ومن أهمها على مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية الحرص على مواكبة متطلبات سوق العمل عند اختيار برامجها الأكاديمية المتخصصة، والتي تعمل على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

مقدمة البحث:

إن تمويل التعليم العالي يشكل تحدياً كبيراً للمهتمين به على المستوى الاقتصادي والتعليمي والسياسي؛ نظراً لأنه أحد الروافد الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني سواء من خلال الكوادر البشرية أو من خلال الأبحاث والابتكارات والمعرفة التي تنتجها مؤسساته، وتنعقد عليه طموحات المؤسسات بأنواعها المختلفة والمجتمع بفئاته المتعددة. ازدادت الضغوط والأعباء المالية على الإنفاق العام عليه من ميزانية الدولة، خاصة بعد زيادة الطلب على التعليم الجامعي والرغبة في الوصول بالخريجين لمستوى يواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين ويكسبهم مهارات متنوعة تمكنهم من الحصول على فرص وظيفية تنافسية، إضافة إلى الزيادة السكانية التي يتم استيعابها بمزيد من التوسعات أو ببناء العديد من المؤسسات الجامعية التي تقدم الخدمة التعليمية في صورتها المتكاملة، من الإمكانيات المتاحة والبرامج الأكاديمية المتخصصة وخبراء كل مجال.

• (تم دعم هذا المشروع البحثي من قبل مركز بحوث الدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود)

ويقوم التقدم العلمي والتقني على نظام تعليمي كفء وعلى درجة عالية من الجودة والكفاءة؛ وعليه فقد تبدلت النظرة نحو التعليم الجامعي والجامعة كونها حاضنة الفكر فقط، أو مؤسسة تعليمية تعني بتخريج الكوادر والكفاءات فحسب، أو اعتبارها مجرد مراكز بحثية تقوم بإجراء أبحاث أكاديمية متخصصة، بل أصبحت الجامعة جزء رئيس من تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا، ولا يمكن أن تكون بمعزل عن المجتمع المحيط بها بكل ما يواجهه من تحديات، وما يصبو إليه من طموحات (محمود، ٢٠٠٣).

لذا فإن الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة لا تقتصر على نقل المعرفة في حد ذاتها؛ لكن تجني ثمارها من خلال التطبيق العملي لها عن طريق ما يسمى بالانفتاح الحر للمعلومات حيث تأسيس روابط بنّاءة مع القطاع الخاص، بغرض الاستثمار المباشر فيها، ويعزز ذلك استراتيجيات التعاون بين التعليم العالي بمراكزها البحثية والمستفيدين من القطاع الخاص (الأنصاري، ٢٠٠٤).

ومؤسسات القطاع الخاص تعد من أهم أصحاب المصالح والمستفيدين الرئيسين من الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي متنوعة المجالات، وذلك من خلال توظيف مخرجات النظام التعليمي في هذا القطاع، والاستفادة من إمكاناتها التطبيقية والإبداعية، كونها مدخلات متميزة تتضمن الموظفين والمهنيين الأكفاء في هذا القطاع، وتستطيع إن تساهم في تحقيق أهدافه (تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٢؛ مدكور، ٢٠٠٩)؛ لذا فهناك أهمية في زيادة التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لتبادل وجهات النظر والآراء بغية تطوير برامجها الأكاديمية والتي تسهم مباشرة في تحسين مخرجات التعليم العالي التي تصب في تسيير العمل في مختلف المجالات الاقتصادية(الطائي والعلي، ٢٠٠٧).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة في مؤسسات التعليم العالي مع القطاع الخاص تعد ضرورة ملحة لإحداث التقدم والنقلة النوعية للبرامج الأكاديمية وكذلك لزيادة التمويل. مجتمع اليوم يتطلب التنمية الشاملة التي تتوقف على الاستثمار في المعرفة، وهذا يعني الاستثمار في مختلف المجالات منها: تقنية المعلومات والاتصالات، الهندسة الوراثية، والتقنية الحيوية، أي أنه إضافة إلى الأرض والمصانع والطاقات الأخرى، لابد من الاستثمار في بناء العقل البشري (الإبراهيم، ٢٠٠٤؛ أدفنسون، ٢٠٠٤)، وهناك ضرورة لتطوير البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تتبناها مؤسسات التعليم العالي، وينبغي أن يحرص على تنفيذها مؤسسات مستفيدة من القطاع الخاص بالدولة (الهرامشة، ٢٠١٤؛ السورطي، ٢٠٠٥).

وتأسيساً على ما تقدم فإن توصيات البحوث والدراسات السابقة في هذا المجال نادت بضرورة البحث عن آليات ومداخل جديدة تسهم في دعم تمويل التعليم الجامعي

ليصل إلى تحقيق ما يسعى إليه من أهداف، وعلى رأسها الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة ومواكبة التطوير العلمي والتقني، من خلال خريجين قادرين على الإنتاج والابتكار والتحدي؛ لمواجهة ما يطرأ من مشكلات تواجه الدولة بأسلوب عملي رصين. هذا وقد اقترحت تلك البحوث والدراسات السابقة نماذج مساعدة للقطاع الحكومي في تمويل التعليم العالي كبدائل أو روافد مساعدة، منها، القطاع الخاص المستفيد الأكبر من التعليم الجامعي في ضوء مهارات الخريجين منه (صائغ، ١٤٢١هـ؛ البقمي، ١٤٢٢هـ؛ رحمة، ١٤٢٣هـ؛ صائغ، ١٤٢٤هـ؛ العتيبي، ١٤٢٥هـ، المطرفي، ٢٠٠٠).

وفي ضوء ما تقدم فإن البحث الحالي حاول الكشف عن واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مستفيداً من خبرات بعض الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؛ للتمكن من بناء أنموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

مشكلة البحث:

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣) إلى أن البلدان العربية تواجه فجوة في استثمار البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، مما يعد هدراً للطاقات والاستفادة من تلك البرامج على النحو المتوقع منه في القطاع الخاص، وهنا لا بد من وضع آليات تسهم في دعم تلك البرامج ونشرها وتوظيفها كحلقة وصل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، وفق احتياجات سوق العمل، كما يتحتم التواصل بين المبدعين والباحثين والخريجين ذوي المهارات العالية مع المنتجين وصانعي القرار بالقطاع الخاص، يسبق ذلك معالجة أوجه القصور التي شابت العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في الفترات الماضية.

كما تشير عدد من البحوث والدراسات السابقة إلى أن مشكلة التمويل تأتي في مقدمة المشكلات المعوقة للجهود المبذولة في مجال التعليم الجامعي، وأن المشكلة تعود لسببين، هما: ارتفاع التكاليف، وقصور الموارد المالية لمواجهة هذه التكاليف؛ مما ينشأ عنه ضغوط جديدة على التعليم الجامعي (عليمات، ٢٠٠٢؛ عامر، ٢٠٠٥؛ هلالي، ٢٠٠٥).

وقد أوضحت دراسة جيمس وجوديث (James & Judith 2005) أن الإنفاق على التعليم الجامعي يزداد بشكل ملحوظ على مستوى العالم كله على مدى العقود الأربعة الأخيرة. كما أوضحت دراسة جيري (Gerry, 2003) أن كثيراً من الجامعات دائماً في أزمة تمويل، وأن الجامعات الأقل نجاحاً هي التي ليس لديها أموال كافية لدعم أعمالها

ومشاريعها البحثية، حتى إن بعض الجامعات ذات المكانة المرموقة في العالم تكافح من أجل أن تدير أعمالها حتى نقطة التعادل أي بدون تحقيق ربح أو خسارة Gerry 2003, (93).

ويمثل التمويل للبرامج الأكاديمية العنصر الأساسي لاستمرار مؤسسات التعليم العالي وتقدمها ورقيها في أي بلد، الأمر الذي يتطلب أن تبذل الجامعات قصارى جهدها لتنويع مصادرها المالية بشتى الوسائل الممكنة، وتجنب اقتصارها على مورد معين، وبذلك تضمن الجامعة لنفسها حرية أفضل، ودرجة استقلالية أعلى، بما يمكنها من حسن أدائها لوظيفتها العلمية والبحثية وخدمة المجتمع (جريو، ٢٠٠٠).

ويتطلب تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية شراكة حقيقية مع القطاع الخاص من خلال الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة؛ حيث إن تلك البرامج تسهم في إكساب الخريجين خبرات يستفيد منها القطاع الخاص بشكل إجرائي، ومن ثم تعود تلك الاستفادة على المجتمع بأسره اقتصاديا وتنمويا. وبالرغم من تعدد البحوث والدراسات السابقة التي تناولت صور الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص؛ إلا أنها، وحسب اطلاع الباحثتان، لم تتناول آلية أو نموذج الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بين الجامعات والقطاع الخاص، مما حفّز البحث الحالي لمحاولة وضع نموذج يستهدف تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص استناداً على مدخل الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة، كنموذج مقترح.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- بناء أنموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

أهمية البحث:

أ -الأهمية النظرية:

- تنبع أهمية البحث من سعى الدول على المستوى العربي والأجنبي للبحث عن بدائل لتمويل التعليم العالي للحد من نفقات الدولة بغية توجيهها لسبل الخدمات المتعددة المنوطة بها.
- قلة البحوث والدراسات في مجال الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة.
- توضيح لمفهوم الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة.
- عرض للتجارب الدولية في هذا المضمار، مما قد يؤدي إلى تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص عن طريق الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة، كمصدر بديل عن مصادر التمويل الحالية والتي تستند بالدرجة الأولى على الإنفاق الحكومي، التي قد تواجه بعض التحديات المعيقة لاستمرارها كما ينبغي.

ب -الأهمية التطبيقية:

- تنبع أهمية البحث من محاولة تخفيف العبء على تزايد الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي لما عرض من أسباب آنفة الذكر، من خلال تطبيق الأنموذج المقترح.
- الكشف عن التحديات والمشكلات التي واجهت آليات الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص بغية تفاديها، ووضع حلول تسهم في الحد منها.
- تقديم عرض لواقع الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي مع القطاع الخاص والذي يفيد متخذ القرار في وضع آليات لتفعيل الشراكة الحقيقية لتلك الاستثمارات البناءة.
- الأنموذج المقترح قد يساهم في الحد من معوقات الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي مع القطاع الخاص، كما أنه سيثري العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص بشكل إجرائي.

أسئلة البحث:

يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي: ما الأنموذج المقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؟

يتفرع من السؤال الرئيس للبحث الحالي الأسئلة التالية:

- ما واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟
- ما هي تجارب بعض الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؟
- ما صورة أنموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؟

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث الحالي على:

- الكشف عن واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- بناء أنموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

الحدود الزمانية:

تم إجراء البحث في عام ٢٠١٧م.

الحدود المكانية:

تم تطبيق البحث في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات البحث:

تضمن البحث المصطلحات التالية:

الشراكة: هي أنماط العلاقة التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة (Bettignies, and Ross,2004).

وتعرف إجرائياً: على أنها شكل من أشكال التعاون والشراكة في المسؤولية التي تتم بين القطاع العام والمتمثل في وزارة التعليم ومؤسسات التعليم العالي وبين مؤسسات القطاع الخاص، حيث يتم من خلالها الاتفاق على تمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة في الجامعات مقابل الاستفادة منها بمؤسسات القطاع الخاص بالإضافة إلى تقديم الخبرة والدعم من قبل خبراء المجال بمؤسسات التعليم العالي وقبول مشورة خبراء القطاع الخاص في تطوير تلك البرامج بصورة مستمرة بعد دراستها.

القطاع الخاص: هو ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية، لكنه يدار بواسطة بعض الأشخاص وفقاً لاعتبارات الربحية المالية. (محفوظ، ٢٠٠٢)

يمكن تعريفه إجرائياً على أنه: مجموعة من المؤسسات، يمتهن بها الأفراد مجموعة من المهن التي ترتبط بالخبرات، والمهارات التي يمتلكها هؤلاء الأفراد؛ أو تقدم نشاطا خاصا، حيث يسهم ذلك في زيادة دخل الأفراد من خلال حصولهم على فرص عمل داخل تلك المؤسسات.

الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة:

البرنامج الأكاديمي: هو مجموعة مميزة ومنظمة من المقررات الدراسية، والتي تؤدي دراستها واجتيازها إلى منح الدرجة الأكاديمية المرتبطة بهذا البرنامج مثل البكالوريوس (الحاج وسوسن شاكر، ٢٠٠٨).

الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة: يشير إلى حجم الاستفادة النوعية والكمية التي تعود من الجانب التطبيقي لتلك البرامج في كآفة التخصصات وما يرتبط بها من مجالات العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً –الإطار النظري:

تم تناول الإطار النظري للبحث في جزأين رئيسين، الأول منها تناول الشراكة في تمويل البرامج الأكاديمية، والجزء الثاني اهتم بالاستثمار في البرامج الأكاديمية فيما يلي:

الشراكة في تمويل البرامج الأكاديمية:

إن النهوض بالقطاع الخاص يتطلب العناية التامة بالبرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي في مجالاتها المختلفة؛ لذا فإنها غالبا تشارك في كل ما يسهم في تطوير تلك البرامج في ضوء ما يلبي احتياجاتها من الكوادر البشرية والبحثية، بالإضافة إلى تنمية الجانب المهاري لدى الطلاب، والذي يسهم بشكل كبير في جاهزيتهم للعمل مباشرة بعد تخرجهم دون إعادة تأهيل، والواقع الحالي يعكس التطور التقني الذي غزى جميع المؤسسات المرتبطة بالإنتاج المحلي والعالمي بكل تخصصاته، فمن المعلوم أن البرامج الأكاديمية المتخصصة بما تحمله من معلومات واقتصاد معرفي يساعد على تكوين المهارات المطلوبة للقطاع الخاص تحتاج حتماً لإمكانيات هائلة ينبغي على القطاع الخاص أن يقوم بها دعماً لمؤسسات التعليم العالي بصورة إجرائية، وبالطبع فإن ذلك يؤدي بالضرورة للتجديد والابتكار في كآفة مجالات العمل (مراياتي، ٢٠٠٥)، وعليه لابد للقطاع الخاص أن يتخذ خطوات عملية تجاه تفعيل تلك البرامج متمثلة في(الهاشمي والغزاوي، ٢٠٠٧):

- ربط البرامج الأكاديمية المتخصصة بالحاجات الاقتصادية المرتبطة بتلك المؤسسات بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي.
- تطوير البرامج الأكاديمية المتخصصة بالشراكة الفعلية مع مؤسسات القطاع الخاص.
- التعريف بالبرامج الأكاديمية المتخصصة عند مؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة بها يسهم في تبنيها ودعمها ماديًا.
- إعادة تأهيل العاملين في القطاع الخاص في ضوء ما يستجد من مهارات فنية مرتبطة بالبرامج الأكاديمية المتخصصة المطورة بمؤسسات التعليم العالي بصفة دورية.
- الحرص على التجديد والابتكار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بشكل مستمر في ضوء ما يستجد في القطاع الخاص.
- بناء الثقة بين التعليم العالي والقطاع الخاص بالتشريع الذي يحمى الملكية الفكرية ويحفظ الحقوق بصفة مستمرة، ويؤكد الدعم المستمر من القطاع الخاص تجاه مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية المتخصصة.

والتنافس بين مؤسسات التعليم العالي في تقديم برامج أكاديمية متخصصة ذات جودة عالية يسهم في جذب القطاع الخاص نحو تمويلها؛ حيث إن هذا التنافس يخلق مناخا داعما للإبداع بعيدا عن التقليدية والنمطية المعتادة للبرامج الأكاديمية. لذا ينبغي أن تلجأ مؤسسات التعليم العالي للاستعانة بالخبرات العالمية لبناء وتطوير تلك البرامج،

بما يلبي احتياجات القطاع الخاص المتطورة. كما ينبغي لمؤسسات التعليم العالي الاستعانة بأصحاب المصلحة في القطاع الخاص عند وضع برامجها الأكاديمية المتخصصة لضمان مواءمتها ونجاح أهدافها على المدى البعيد، وحري بالذكر أن هناك ضرورة قصوى لأن تكون البرامج الأكاديمية المتخصصة ذات طابع مرن عند بنائها بغية قابليتها للتطوير والتجديد المستمرين(Twigg, 2005).

يهدف نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته عن طريق البرامج الأكاديمية والبحثية التي تقدمها مؤسساته في مختلف التخصصات، كما أنها لا تقف عند هذا الحد بل إنها تعمل جاهدة على تعديل وتطوير برامجها بشكل مستمر حتى تواكب التطورات المتسارعة علميا ومهاريا وعمليا، وتصبح قادرة على المنافسة ومتمكناً من التفاعل الإيجابي مع المتغيرات العالمية مع المحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية للمملكة.

لقد بات من الضروري أن تستجيب مؤسسات التعليم العالي لتلك المتغيرات والعمل على مواكبتها، وأن تحدث تغيرات حقيقية وواضحة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها، وذلك من خلال الإسهام في تقديم مخرجات تعليمية قادرة على الإنتاجية الفعالة والتعلم المستمر، ولعل المستفيد الأول من توفير كوادر بشرية مؤهلة، وتمتلك قدرات مهارية عالية مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعكس حرصها الشديد على توافر تلك الكوادر والمناداة دائماً بالقيام بإصلاحات جذرية في المؤسسات التعليمية (الفيصل، ١٤٢٣).

لذا فإن تعاون جميع مؤسسات المجتمع خاصة القطاع الخاص أمر ضروري للنهوض بمؤسسات التعليم العالي حتى يمكنها القيام بالدور الفعال المنوط بها والمتمثل في تطوير التعليم وتحسين نوعيته، وذلك من خلال المبادرة في تعزيز وتطوير التعاون بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص، وحثهم على المشاركة في تقديم الدعم المتمثل في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، والإسهام في مصادر التعليم ليس من خلال توفير المستلزمات فقط، وإنما من خلال تقديم الخبرات في مجالات مثل المحاسبة والقيادة والتنمية الإدارية مع إدخال التقنية والبرامج ذات الجودة العالية، بدون أن يتطلب ذلك عوائد تجارية مباشرة من المؤسسات التعليمية، من أجل تحسين تحصيل الطلاب (Lumsden, Hertling,2002).

ولعل من المسلم به في ظل الضغوط التمويلية المتزايدة التي تفرضها طبيعة البرامج الأكاديمية المتخصصة، أن الحكومات لن تستطيع بمفردها تأمين النفقات المالية اللازمة لتمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي وتطويرها المستمر، وتوفير التعليم العالي والتوسع في تقديم تعليم يتماشى مع العصر الذي نعيش فيه، كما أن

المشكلات المعقدة التي تواجه المجتمعات اليوم تجعل المؤسسات التعليمية العليا عاجزة عن مواجهته منفردة في ظل التمويل المحدود من الحكومات لتلك البرامج الأكاديمية المتخصصة، مما يتطلب إقامة علاقات مع القطاعات الخاصة للاستفادة منها في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي باعتباره المستفيد الأكبر من ناتج هذه المؤسسات، حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات أشار إليها (Moursand,2002) فيما يلي:

- يتم بناء الشركة بين القطاع العام والخاص على مستوى القيادات العليا في القطاعين.
- يتم تحديد الحاجات الفعلية التي تحتاجه المؤسسات التعليمية العليا على أن يتم إقامة شراكة في ضوئها تسعى إلى مواجهة تلك الحاجات من خلال مسؤوليات واضحة ومحددة، ووفق اتفاقيات تحدد مسؤوليات كل طرف.
- تقوم عملية الشراكة في ضوء تخطيط استراتيجي من خلال النظرة الواسعة لمستقبل القطاع الخاص ومؤسسات التعليم وكيفية تداخلها في الإطار العام للمجتمع.
- يبذل كل قطاع ما في وسعه حتى تتحقق الشراكة بمعنى ألا تكون المنفعة من جانب واحد.
- لا يقتصر الدعم من القطاعات الخاصة على الدعم المالي للبرامج الأكاديمية، بل يتعداها ليشمل التدريب ونقل الخبرة وتقديم المشورة النافعة لهم.

وقد أوصى المؤتمر الدولي (جامعة القرن الحادي والعشرين) في ختام فعالياته بضرورة إقامة شراكة بين الأبحاث والصناعات التي تأخذ عدة أشكال وتنمية وتطوير إطار لإرشاد الجامعة في تطوير هذه الشراكة، وفي الوقت الذي تركز فيه هذه الشراكة على الأبحاث المطبقة للتقنية الحالية والتطور الاقتصادي والعلمي والاجتماعي، وأن يكون هناك حفاظ على الملكية الفكرية الخاصة بأساتذة الجامعات، خاصة وأن الجامعات بدأت بالتعريف بأبحاثهم العلمية، كما أوصى بضرورة مراجعة الجامعات العامة والخاصة في ضوء عدد من المعايير العالمية (العبيكان، ٢٠١٢).

كما أوصى المؤتمر بأن الحكومات بحاجة إلى تطوير إطار عمل مؤسسي على مستويات عالية لربط وتكامل الدراسات العليا ومستويات دراسية أخرى، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس مجموعة نماذج جديدة من الروابط والموظفين والمؤسسات المحلية والدولية والإقليمية خصوصا في المناطق التي يشملها البرنامج ومدة التدريب ونتائج التعليم وسهولة خروج وإعادة الدخول.

ومن الفوائد التي تتمخض عن الشراكة بين القطاعات الخاصة في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ما يلي (شلة، ٢٠٠٤) و (شيرين، ٢٠١١):

- تخفيف العبء المالي عن الحكومات، هذا الأمر الذي يفيد بشكل كبير في إعادة توجيه الأموال المخصصة للتعليم العالي إلى قطاعات أخرى مثل الصحة، كما يتيح إعادة توزيع الأموال العامة على استثمارات إنتاجية تصب في مصلحة المجتمع.
- يتيح القطاع الخاص للطلاب المشاركة في صنع القرار بما يؤدي إلى مراعاة ميولهم وحاجاتهم واتجاهاتهم ورغباتهم، الأمر الذي يصب في مصلحة العملية التعليمية.
- يسهم القطاع الخاص في الحد من هجرة الطلاب إلى الجامعات الأجنبية؛ حيث إنه يوفر عملاً سريعاً لهؤلاء الطلاب بعد تخرجهم، الأمر الذي لا يتوفر في القطاعات العامة، لذا تتجه الكثير من الأسر المقتدرة ماليا إلى إلحاق أبنائها بجامعات القطاعات الخاصة وتجنب القطاعات العامة، وهذا يؤثر على جودتها.
- يسهم القطاع الخاص في زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم، كما أنه يقلل من الفاقد في التعليم ورفع كفاءة الطالب ويحافظ بشكل كبير على أدواته التعليمية، بالإضافة إلى الاستفادة القوية من كل ما يتعلمه بسبب ما توفره لهم من خبرات محسوسة.
- يعمل التمويل الخاص على تخفيض الفرق بين العائد الفردي والاجتماعي؛ حيث إن التكاليف في القطاعات الخاصة أقل بكثير عن نظيرتها في القطاع العام، وبذلك ستتغير ثقافة الصرف على البرامج الأكاديمية.

وعلى الرغم من الإسهامات المهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للتعليم العالي تجاه تمويل برامجه الأكاديمية، إلا أن هذه التجربة ومستقبل ذلك التعاون قد لا يتم بالصورة المتوقعة منذ بداية تطبيقها، لا سيما في ظل القرارات والإجراءات الإدارية والمالية التي تعيق ذلك التعاون، وتحد من تأثيره بشكل فعال، وقد أشار (محمد، ٢٠١١) إلى أبرز المعوقات التي تمثل حجر عثرة في طريق تلك الإسهامات لعل من أبرزها ما يلي:

- حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي.
- قلة الاجتماعات والندوات بين الجانبين، نتيجة ضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، مما يترتب علية عدم معرفة كلا منهم لاحتياجات الجانب الأخر.

- اعتماد مؤسسات التعليم العالي على التمويل الحكومي لبرامجها الأكاديمية بشكل كبير.
- قلة الاعتمادات والاستثمارات المقدمة من القطاع الخاص للتعليم العالي مقارنة بالنفقات التي تحتاج إليها تلك المؤسسات.
- غياب التشجيع الحكومي لإقامة شراكة حقيقية، والتنسيق بين قطاعي الأعمال والتعليم، مما يترتب عليه عدم وجود رغبة حقيقية لإقامة التعاون بينهما.

الاستثمار في البرامج الأكاديمية:

جاء الاستثمار في صورة عامة ليعبر عن تشغيل الأموال بغية الحصول على عوائد أو أرباح. (أبو معمر، ٢٠٠٠)، كما ذكر بأنه مجموعة من التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد المختلفة (الزلزلة، ٢٠١١)، وتم تناوله أيضاً بأنه استخدام الأموال أو سواها من الممتلكات في مشروعات منتجة من أجل الحصول على أرباح وعائدات (رحمة، ١٤٢٣)، وهناك من أشار إلى أنه يعبر عن عملية توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية وتجديد وتعويض الرأسمال القديم (أبو حسين، ٢٠٠٣)، كما ذُكر على أنه استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها (Marsikova, 2005).

مفهوم الاستثمار في البرامج الأكاديمية:

يُقصد بالاستثمار في البرامج الأكاديمية تلك الأموال التي تنفق على الطلاب في الجامعات الرسمية بقصد تحويلها إلى رأس مال يعطى عائدات بعد فترة من الزمن (ملص، ٢٠٠٧)، أو العملية الاقتصادية المأمولة والمتوقعة من مخرجات المؤسسات والبرامج التعليمية (مصطفى، ٢٠٠٠).

أهمية الاستثمار في البرامج الأكاديمية:

يعد الإنفاق على البرامج الأكاديمية المتخصصة أحد أهم وأفضل الاستثمارات؛ لأنه استثمار يسهم في تحقيق التنمية في شتى المجالات؛ حيث إن البرامج الأكاديمية

المتخصصة تتضمن الأنشطة الاستثمارية التي يستغلها القطاع الخاص في صورة مهارات أو أفكار إبداعية تعمل على تحسين وتطوير منتجاته بما يعود بالنفع على المجتمع ويحقق له الرفاهية، وهذا يرتبط بأن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه من خلال البرامج الأكاديمية المتخصصة، بل إن الآثار الايجابية لهذه البرامج سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار وإن ا البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تتبناها مؤسسات لتعليم العالي بالإضافة للبحث العلمي والابتكار والتطوير من أهم المؤشرات العالمية للنهوض والرقي(الزلزلة، ٢٠١١).

ويحتل الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي مكانه مهمة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات مالية، وعلى القطاع الخاص يقع العبء الأكبر باعتباره المستفيد المباشر من نتاج تلك البرامج في صورها المختلفة، لذلك يجب أن يكون التخطيط المستقبلي للبرامج الأكاديمية هو المنهج الذي يهيمن على آليات رسم الأهداف المرجوة منها في حدود الإمكانيات التي يسهم القطاع الخاص ووزارة التعليم في توفيرها من خلال تحديد الأولويات (محمد، ٢٠١١).

كما يشكل الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة عملية إمداد وتزويد للمؤسسات التي لا تقتصر فقط على القطاع الخاص، بل تمتد لتشمل القطاع العام أيضاً، بكل ما هو جديد من طاقات وقدرات وأفكار؛ حيث إن الاستثمار في البرامج الأكاديمية يختلف بشكل كامل عن الاستثمار في الرأس مال البشري، فهذا النوع يتحقق عائدة على المدى البعيد، بينما الاستثمار في البرامج يعود بالنفع في فترة قصيرة، وهذا يدعوا إلى ضرورة الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة (القطاونة، ٢٠١٣).

كما تتضح أهمية الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة من خلال ما أشار إليه (رحمة، ١٤٢٣) فيما يلي:

- الإسهام في إنشاء البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي.
- صيانة الأجهزة والأدوات اللازمة لتحقيق أنشطة البرامج الأكاديمية المتخصصة.
- التوسع في فتح الفروع لمؤسسات التعليم العالي في شتى المناطق.
- إنشاء مراكز التدريب على البرامج الأكاديمية المختلفة.
- فتح المجال أمام الجامعات الأهلية إلى جانب الجامعات الحكومية، والتي تساعد في تحقيق أهداف البرامج الأكاديمية المتخصصة وتتبنى منها ما يلبي احتياجات المجتمع.

- الشراكة الفعلية لمراكز البحوث والدراسات التابعة لوزارة التعليم العالي في تحقيق أهداف البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي المختلفة.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الاستفادة القصوى من البرامج الأكاديمية المتخصصة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل العام وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين بعد الاستفادة التي تحققها البرامج الأكاديمية المتخصصة.

ثانياً –الدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الشراكة في تمويل البرامج الأكاديمية والدراسات التي تناولت الاستثمار في البرامج الأكاديمية فيما يلي:

أ–دراسات عن الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي:

١. دراسة Suarez and Others (2004) "الجامعة – الشراكة المجتمعية"، هدفت هذه الدراسة تقديم نموذج يحتذي في الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي، وحددت (١٠) خصائص وصفات تميز الشراكة الناجحة، وركزت على بناء العلاقات القائمة على الثقة والاحترام المتبادل، وتأسيس خط مفتوح للتواصل، واحترام التنوع والاختلاف بينهما. وقدمت الدراسة مشروع بيت أكسفورد (Oxford House Project) كنموذج ناجح يحتذي، والذي مضى عليه (١٠) سنوات من التعاون والمشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي وهو بين فريق البحث الجامعي وبين برنامج إساءة استعمال الحق (الظلم) المادي فيما يخص مكان الإقامة (السكني) المستقل والقائم في المجتمع المحلي، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالدعاية والإعلان عن مثل هذه النماذج، وتقديم مضامين أكثر رحابة واتساعاً لمثل هذه المشاركات وتذليل التحديات التي تعوقها، ومحاولة التوسع في تطبيق هذه المشاركة في كثير من الجامعات.

٢. دراسة Mayar (2004) " اتفاقية الجامعات البريطانية في المملكة المتحدة مع شركة تمويل التبغ" هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتفاقية التعاون التي عقدتها الجامعات البريطانية في المملكة المتحدة مع معهد بحوث السرطان بالمملكة؛ حيث تم توقيع بروتوكول مشترك بشأن قيام الجامعات بالممارسة والتطبيق الصحيح في مسألة تمويل البحث العلمي، وخلصت الدراسة إلى أن الروابط بين الجامعات وصناعة الدخان سوف تكون عاملاً من عوامل صنع القرار بواسطة أبحاث السرطان بالمملكة

المتحدة، مما يستدعي التوسع في مثل هذه الاتفاقيات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية بما يعود بالنفع على الطرفين.

٣. دراسة James & Judith (2005) "الجامعة المنتجة : استراتيجيات خفض التكلفة مقابل جودة التعليم العالي"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تزايد الإنفاق على التعليم الجامعي بشكل ملحوظ على مستوى العالم كله، وذلك على مدى العقود الأربعة الأخيرة، وبرغم هذا الاهتمام مازالت هناك مشكلات عديدة تمويل تواجه التعليم الجامعي في كثير من دول العالم، مما يستدعي الدعوة إلى المحاسبية (المسئولية) وقيام الجامعات بأدوار جديدة لكي تسترد مكانتها الاجتماعية، وتضمن استمرار التمويل طويل الأجل. وتوصلت الدراسة إلى عدة متطلبات لازمة لكي تكون الجامعات منتجة أهمها:

- تطوير هيئة التدريس والإدارة بالكليات.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس بما يواكب التقدم العلمي.
- الأخذ بفكرة إنتاجية الجامعة وضمان الجودة.

٤. دراسة الفوزان (٢٠٠٥): "الشراكة في البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والقطاع الخاص"، هدفت هذه الدراسة إلى بحث الأنشطة القائمة على التعاون بين القطاع الخاص والجامعات، ومدى توافر عناصر البنية التحتية للبحث العلمي، والتعرف على معوقات الشراكة، وكيفية بناء شراكة فاعلة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى أن هناك مجموعة من العناصر المتوفرة بصورة متوسطة، مثل الدعم المالي للبحوث والدراسات والبرامج الأكاديمية والبنية التحتية والتجهيزات اللازمة للبحث العلمي، وقواعد البيانات والمعلومات، وأن هناك أنشطة تمارس بشكل كبير متمثلة في لجوء القطاع الخاص إلى التعاون الفردي مع أعضاء هيئة التدريس، وعقد لقاءات علمية لمناقشة النتائج.

٥. دراسة القحطاني (٢٠٠٥): "تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعاون المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص في عملية التمويل، وواقع التعاون بين الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية في مجال دعم البحوث، كذلك التعرف على معوقات تحقيق التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، كما هدفت إلى تقديم بعض التوصيات وطرح بعض الرؤى والتي يمكن أن تسهم في تفعيل الشراكة التمويلية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي والمجالات الأخرى، وتوصلت لنتائج مهمة منها أن

واقع التعاون في دعم المجال البحثي كان ضعيفاً، وأن آليات التعاون ليست على القدر الكافي لوجود بعض الفجوات التي حدث من هذا التعاون فالقواسم المشتركة كانت قليلة للغاية، وأوصت بضرورة زيادة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل التعليم الجامعي بما يشمله من بحث علمي وبرامج مختلفة ودورات تدريبية، من خلال وضع خطة للتعاون الدائم بين القطاع الخاص والجامعات في مجال البحوث التطبيقية.

٦. دراسة القحطاني (٢٠٠٨): "آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مبررات التعاون المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص، وإبراز صور التعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وتقديم بعض المقترحات لتفعيل الشراكة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى ضرورة ربط مسار الأبحاث العلمية الجامعية بمشكلات واحتياجات القطاع الخاص، ضرورة التوسيع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة، تعزيز دور الأستاذ الجامعي للإبداع في تقديم البحوث العلمية.

٧. دراسة الثنيان (١٤٢٩هـ): "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وأهم النماذج العالمية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي، والتي يمكن الإفادة منها في تطوير البحث العلمي في المملكة، وتحديد أهم المتطلبات لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي في المملكة، وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من أجل تطوير البحث العلمي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق أداة الدراسة في جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وجامعة الملك عبد العزيز بجده، وذلك في العام الدراسي (١٤٢٧ _١٤٢٨هـ)، وقد توصلت الدراسة إلى واقع العلاقة الشراكة والذي وصف بالهش أو الضعيف بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص نحو البحث العلمي وتمويل البرامج في المملكة العربية السعودية لم يصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من كل قطاع، ولم يؤدي كلا القطاعين دورهما كما هو مأمول منهما، الأمر الذي يؤكد إعادة النظر في هذه العلاقة وتقوية هذه الشراكة بناء على المصالح المتبادلة بينهما والمسؤولية المجتمعية لكلا القطاعين الجامعات والقطاع الخاص، كما قامت باقتراح نماذج متنوعة للشراكة في التمويل للبرامج الجامعية.

٨. دراسة مراد (٢٠١٦): "سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تنمية وتعزيز هذه الشراكة، والاستفادة منها في تحقيق التنمية الإدارية في القطاع الخاص، وتقديم برامج أكاديمية ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر وتلبي احتياجات المجتمع وهذا ما يحمل القطاع الخاص مسؤوليته تجاه مخرجات التعلم، كذلك تحديد معوقات تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ومحاولة التغلب عليها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى أن من أهم الفوائد التي تعود على الجامعات من تلك الشراكة هي تفعيل برامجها الأكاديمية من خلال تمويل البحث العلمي والتجهيزات، وتحقيق الارتباط بين الجانب الأكاديمي والجانب التطبيقي، كذلك الحصول على الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة، كما توصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات والتي يجب تذليلها مثل ضعف اهتمام القطاع الخاص بمخرجات الجامعات والبرامج الأكاديمية التي تقدمها.

ب-دراسات عن الاستثمار في البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي:

١. دراسة Borland (2001): "معدل عوائد الاستثمار في برامج التعليم العالي"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتوضيح معدل عوائد الاستثمار في التعليم العالي (درجة البكالوريوس) في استراليا، ومن ثم إعطاء بعض التقديرات الجديدة لعوائد الدخل الاجتماعية والخاصة، وتمثلت نتائج الدراسة في ظهور ارتفاع ملحوظ في عوائد الدخل الاجتماعية والمالية في الجامعات بنسبة ١٥ %، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لعوائد التكلفة والدخل بين الجامعات، وبينت النتائج أن مستوى رفاهية الفرد يزداد بزيادة الاستثمار في برامج مؤسسات التعليم العالي، وتزداد معدلات التوظيف وتقل معدلات البطالة بزيادة هذا الاستثمار.

٢. دراسة Marsikova (2005): "استثمار رأس المال البشري في التعليم العالي: أدلة تجريبية للإيرادات المتوقعة في جمهورية التشيك"، استهدفت قياس عائدات التعليم العالي من برامجها الأكاديمية في جمهورية التشيك باستخدام معادلة مينسر، وقد وجدت هذه الدراسة من المسح الذي أجرته في خمس جامعات حكومية وخاصة للفترة من (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) أن نسبة العائدات الخاصة من برامجها الأكاديمية كانت عالية بقيمة تتراوح ما بين ١٠ % إلى ٣٠ %، وأن مهارات خريجي الجامعات الحكومية تتوافق مع متطلبات القطاع الخاص وسوق العمل، ومن هنا تؤكد نتائج الدراسة على وجود عائدات عالية لكل من الفرد والمجتمع جراء الاستثمار في برامج مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية.

٣. دراسة العازمي (٢٠٠٥): "دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥"، هدف البحث إلى دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، وعينة الدراسة تكونت من مجموعتين تم اختيارهما عشوائياً لأغراض الدراسة من مجتمعها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن الاستثمار في التعليم الجامعي في دولة الكويت استثمار مربح على مستوى الفرد والمجتمع، وأن أعلى كلفة تعليمية خاصة في جامعة الكويت كانت لكلية الطب وبلغت ٦١٣٢,٨ ديناراً كويتياً، وأدنى كلفة تعليمية خاصة في جامعة الكويت كانت لكلية الشريعة وبلغت ٥١٣٥,٤ ديناراً كويتياً، أما أعلى كلفة تعليمية عامة في جامعة الكويت فكانت لكلية طب الأسنان وبلغت ٢٧١٠٩,٥ دنانير، وأدنى كلفة تعليمية عامة في جامعة الكويت كانت لكلية الآداب وبلغت ٥٨١٩,٦ ديناراً كويتياً، كما بلغت أعلى كلفة تعليمية كلية في جامعة الكويت كانت لكلية طب الأسنان وبلغت ٣٣١٣٦,٨ ديناراً كويتياً، وأدنى كلفة تعليمية كلية في جامعة الكويت كانت لكلية الآداب وبلغت ١١٢٤٠ ديناراً كويتياً، كما توصلت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن أعلى العوائد المتوقعة كانت لخريجي كلية الطب ثم خريجي الهندسة وطب الأسنان والمحاسبة والحاسب الآلي، وقد وجدت نتائج الدراسة أن معدل العائد الداخلي الخاص لكليات جامعة الكويت في القطاع العام يتراوح ما بين ٢٨ %- ٤٣ %، بينما يتراوح العام ما بين ٣٧%-٦%، والكلي يتراوح ما بين ٤%- ٢٠ %، أما معدل العائد الداخلي الخاص لكليات جامعة الكويت في القطاع الخاص فيتراوح ما بين ٣٦ %- ٤٧ %، بينما يتراوح العام ما بين ٢١ % - ٤٦ %، والكلي يتراوح ما بين ١٤ % - ٢٤ %.

٤. دراسة ملص (٢٠٠٧): "الاستثمار التربوي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الرسمية"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الاستثمار في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الرسمية عام ٢٠٠٣_ ٢٠٠٤، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة ٤٩٠٣ طالب وطالبة لحساب التكلفة الخاصة بالاستثمار في برامج الدراسات العليا، وقد أظهرت النتائج أن التكلفة العامة للبرنامج الأكاديمي للدراسات العليا قدرها بين ٢٨٦ _٢٢٤٥ دينار، والكلفة الخاصة تتراوح بين ٤٤٣٤ _ ٨١٣٩ دينارا، كما أظهرت الدراسة أن معدل العائد العام في برامج الدراسات العليا أعلى من سعر العائد في البنوك، وهذا يؤكد ربحية الاستثمار في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية.

٥. دراسة الرماني ومطبقاني (٢٠١٠): "الاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامجه"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار في برامج التعليم الجامعي الأكاديمية وتسويقها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت لنتائج منها ضعف تلبية البرامج الحالية لاحتياجات سوق العمل ومن ثم احتياجات المجتمع، الفجوة بين النظرية والتطبيق للبرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى بعض التوصيات منها: على الجامعات أن تُعدّ البرامج اللازمة لتوفير فرص متساوية في التعليم، أي ينبغي أن تكون البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي وثيقة الصلة باحتياجات المجتمع، كما ينبغي أن تكون مؤسسات التعليم العالي قادرة على التصدي للمشكلات العالمية بصفة عامة، من خلال مساهمتها الإيجابية في مجالات العلم والتقنية لصالح البشرية، ويتضح ذلك جلياً من أهداف برامجها الأكاديمية.

ثالثاً –التعليق على البحوث والدراسات السابقة:

استخدمت البحوث والدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وتباينت عينة الدراسة في ضوء ما سعت الدراسات للكشف عنه، فقد شملت بعضها عينات من الطلاب وأخرى عينات من المجتمع المحلي، وثالثة عينات من أعضاء هيئة التدريس وأعضاء من ممثلي مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى الخبراء في المجال.

وتتشابه الدراسة الحالية في استخدامها لمنهج البحث الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع ما سعت إليه من أهداف، بينما لم تستخدم أداة ميدانية كما استخدمت بعض الدراسات الأخرى، لكنها تميزت عن الدراسات والبحوث الأخرى تناولها المباشر للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة والذي لم يوفى حقه من قبل بصورة إجرائية، ومن ثم خرجت بتصور مقترح أصيل اعتمد على الاستفادة من الأدبيات وتجارب الدول في هذا المضمار.

وتوصلت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى أن الشراكة لم تكن على المستوى المطلوب بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، وأن صور تلك الشراكة قائمة على مستوى الأفراد وليس المؤسسات (الفوزان، ٢٠٠٥؛ القحطاني، ٢٠٠٥؛ الثنيان، ١٤٢٩هـ؛ مراد، ٢٠١٦).

وأكدت غالبية البحوث والدراسات السابقة على ضرورة تبني خطة للتعاون الدائم بين القطاع الخاص والجامعات في مجال البحوث التطبيقية، والتي يستفيد منها مؤسسات القطاع الخاص بشكل مباشر، وهذا قد يتمثل في ربط مسار الأبحاث العلمية بمؤسسات التعليم العالي بمشكلات واحتياجات القطاع الخاص (الفوزان، ٢٠٠٥؛ القحطاني، ٢٠٠٥؛ القحطاني، ٢٠٠٨؛ مراد، ٢٠١٦).

وأشارت بعض البحوث والدراسات السابقة أن الاهتمام بالاستثمار في برامج مؤسسات التعليم العالي ينعكس على رفاهية الفرد بالمجتمع، كما يزيد من معدل توافر فرص العمل، لامتلاك الخرجين مهارات سوق العمل (Borland, 2001)، (Marsikova، ٢٠٠٥؛ العازمي، ٢٠٠٥؛ ملص، ٢٠٠٧؛ الرماني ومطبقاني، ٢٠١٠)

منهج البحث:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على وصف ما هو كائن وتفسيره، ولا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها، إنما يمضي إلى تصنيف وتفسير هذه البيانات وتحليلها واستخراج النتائج ذات الدلالة بالنسبة لمشكلة البحث (جابر عبد الحميد، ٢٠٠٣).

وقد استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي لملاءمته لأهداف البحث في جمع معلومات عن واقع الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي، كذلك عن تجارب الدول في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي وثم تحليلها والاستفادة منها واستخدامها في بناء الأنموذج المقترح.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

يعرض هذا الجزء نتائج البحث ويناقشها من خلال الإجابة عن أسئلته وفق تسلسلها فيما يلي:

إجابة السؤال الأول: ما واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

بالنظر إلى الأدبيات والدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج تمخضت عن معالجاتها الإحصائية فقد أمكن الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة فيما يلي:

يعد من أهم المبررات ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، حيث لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي غائباً أو يكاد يكون معدوماً باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كمساهمة بعض رجال الأعمال في التمويل أو الاشتراك في مساهمة بعض مؤسسات التعليم الجامعي (عبد المجيد، ٢٠١١).

وهذا ما أكدت عليه بعض البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت بمجال الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمعي ومؤسسات التعليم العالي في تمويل برامجها الأكاديمية، ومنها دراسة James & Judith (2005) والتي أشارت إلى أنه مازالت هناك مشكلات عديدة تمويل تواجه التعليم الجامعي في كثير من دول العالم، ودراسة الفوزان (٢٠٠٥) والتي أكدت نتائجها على محدودية الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات برغم صور التعاون فيما بينهما، ودراسة القحطاني (٢٠٠٥) وتوصلت لنتائج مهمة منها أن واقع التعاون في دعم المجال البحثي كان ضعيفاً، وأن آليات التعاون ليست على القدر الكافي لوجود بعض الفجوات التي حدث من هذا التعاون فالقواسم المشتركة كانت قليلة للغاية، ودراسة الثنيان (١٤٢٩هـ) والتي كشفت نتائجها عن واقع العلاقة الشراكة والذي وصف بالهش أو الضعيف بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص نحو البحث العلمي وتمويل البرامج في المملكة العربية السعودية.

وتمثل العلاقة بين مؤسسات القطاع الخاص والتعليم العالي علاقة وطيدة قديمة منذ تأسيس التعليم الجامعي، غير أن هذه العلاقة ظلت تقليدية فترة طويلة، حيث كان التواصل غائب أو ضعيف بحيث تزود مؤسسات القطاع الخاص القطاع التعليمي باحتياجاته المستمرة من خلال توفير المتطلبات والمستلزمات التعليمية، إلا أن هذه العلاقة كانت تسير في اتجاه واحد يتمثل في الاستهلاك من قبل المؤسسات التعليمية دون الدخول في تفاصيل نوع والخريج وتأهيله، أو الاهتمام بتمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي؛ لكن في ظل الواقع الحالي الذي تعيشه المجتمعات من تطور، فإن الأمر يفرض عليهم إقامة علاقة تعاونية تشاركية فعالة ذات اتجاهين تتيح للجانبين الوصول إلى الأهداف التي لا يمكن تحقيقها دون التعاون والشراكة، وذلك ما أكدت عليه بعض البحوث والدراسات السابقة منها دراسة Mayar (2004) والتي حثت على ضرورة تمويل البحوث والبرامج الأكاديمية من المؤسسات الانتاجية المستفيدة من خلال توقيع بروتوكول مشترك، ودراسة القحطاني (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى ضرورة ربط مسار الأبحاث العلمية الجامعية بمشكلات واحتياجات القطاع الخاص.

ومما لا شك فيه أن جميع المهتمين بالتعليم العالي يقرون بمحدودية الموارد الحكومية التي تقف عقبة في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، والتي تتطلب توفير الكثير من النفقات المالية والخبرات للقيام بمتطلباتها، ويتوافق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة مراد (٢٠١٦) والتي أشارت نتائجها إلى ضعف اهتمام القطاع الخاص بمخرجات الجامعات والبرامج الأكاديمية التي تقدمها؛ لذا سعت مؤسسات التعليم العالي إلى الاستعانة بالقطاع الخاص للتغلب على مشكلة نقص تمويل البرامج الأكاديمية لديها.

كما أشارت أدبيات البحث إلى أن واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية تعتمد بشكل

كبير على التمويل الحكومي، بالإضافة إلى مساهمة ضعيفة من القطاع الخاص، وبرغم الزيادات الكبيرة في النفقات التعليمية؛ إلا أن القطاعات الخاصة لا تتحمل إلا جزء قليل من تلك النفقات، ويتسق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة الرماني ومطبقاني (٢٠١٠) والتي كشفت نتائجها عن ضعف تلبية البرامج الحالية لاحتياجات سوق العمل ومن ثم احتياجات المجتمع، الفجوة بين النظرية والتطبيق للبرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وهذا الأمر يدعو وبشكل ملح إلى ضرورة تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للإنفاق على تمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بغية الاستثمار فيه، وهو ما أكدت عليه دراسة العازمي (٢٠٠٥) والتي أشارت إلى أن الاستثمار في التعليم الجامعي استثمار مربح على مستوى الفرد والمجتمع، ودراسة ملص (٢٠٠٧) والتي أكدت نتائجها على ربحية الاستثمار في برامج الدراسات العليا في الجامعات، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة أن تتوافق مهارات خريجي الجامعات الحكومية مع متطلبات القطاع الخاص وسوق العمل، وهذا ما أكدت عليه دراسة **Marsikova** (2005)، ومما لا شك فيه أن مستوى رفاهية الفرد يزداد بزيادة الاستثمار في برامج مؤسسات التعليم العالي، وتزداد معدلات التوظيف وتقل معدلات البطالة بزيادة هذا الاستثمار، وهذا ما أقرت به نتائج دراسة **Borland** (2001).

إجابة السؤال الثاني: ما هي تجارب بعض الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؟

تعتمد غالبية الدول المتقدمة خاصة الأجنبية منها على وجود مؤسسات القطاع الخاص التي تسهم في تمويل التعليم العالي، تعمل كوسيط بين الجامعات ومعاهد الأبحاث من جهة، ومتطلبات الدولة العليا والصناعة من جهة أخرى، وتلك المؤسسات تساعد بالطبع في تلبية حاجة الصناعة والمجتمع والاستراتيجيات العليا للدولة، وتقوم الجامعات من خلال حملاتها التعريفية على تسويق برامجها الأكاديمية التي تتبناها إلى القطاع الخاص المستفيد المباشر والقادر على تفعيلها بصورة فعلية على أرض الواقع.

كما تتعدد الأشكال العالمية والعربية التي توضح عملية التمويل الجامعي، حيث يعكس شكل التمويل في أي دولة خطتها التربوية، كما يعكس البنية التحتية لتلك الجامعة، ويعكس أيضاً، نظام التعليم الجامعي القائم في الدولة، كما يؤثر بشكل كبير فيها ويهبها طابعاً معينا لذا أصبح من الضروري أن تعمل هذه الدول على توفير الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التعليم العالي عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية، ومصادر من السلطات المحلية، والضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل

الجامعات ومن هذه النماذج ما يلي (عامر، ٢٠٠٦). وفيما يلي أمثلة لبعض التجارب العالمية في استثمار البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

تجربة التعليم العالي في اليابان في استثمار البرامج الأكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص:

تقوم فكرة الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة والخدمات الجامعية في اليابان، على أساس إيجاد مؤسسات مالية ضخمة تستطيع استيعاب المطلوب على المستوى الوطني أو العالمي، والتخطيط لتحقيق ذلك من خلال رعاية الجهة القائمة على تنفيذ تلك البرامج مالياً، وتحديد المطلوب عمله، ويتكون الدخل المالي لهذه المؤسسات الوطنية عادة من مصادر حكومية ومصادر أخرى من القطاع الخاص، وقد بدأت تجربة اليابان عام (١٩٢٢م) بإنشاء ما يعرف بالجمعية اليابانية لتقدم العلم (Japan Society for Promotion Of Science)، وهي مؤسسة خاصة بدأت بمنحة إمبراطورية. ونظراً لدورها الكبير في تطوير العلم، اعترف بها قانونياً عام (١٩٦٧م)، ثم اعتبرت جزء من مؤسسة مونبوشو (Monbuso). وتعتبر مؤسسة مونبوشو واحدة من مؤسستين وطنيتين في اليابان تقومان بالاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة وبتسويق الخدمات البحثية هما: مؤسسة، مونبوشو، ووكالة العلم والتكنولوجيا. ولكل من هاتين المؤسستين أهدافاً محددة ونابعة من السياسة العامة للدولة، والنابعة من رئاسة مجلس الوزراء، وتقوم السياسة العامة للدولة بتحديد الأولويات من تلك البرامج الأكاديمية والأبحاث المطلوبة في البحث العلمي مع توصية بالتمويل اللازم لتحقيق هذه الأهداف. وقد بلغت ميزانية مؤسسة مونبوشو في عام (١٩٩٧م) مبلغ (٥٨١٩,٨) بليون ين، أي حوالي (٥٨) بليون دولار وذلك من مصادر حكومية وقطاع خاص. وهذا المبلغ يشكل (٧,٥٢%) من الميزانية العامة للدولة في نفس العام. وليست مؤسسة مونبوشو هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بذلك، ولكن هناك وكالة العلم والتكنولوجيا، ووزارة التجارة الداخلية والصناعة، ووزارة الزراعة، بالإضافة إلى مصادر أخرى متنوعة. وقد بلغ مجموع ما صرف على البحث العلمي في اليابان عام (١٩٩٧م) حوالي (٣٠) مليار دولار، موزعة بين مؤسسة مونبوشو (٤٣%)، وكالة العلم والتكنولوجيا (٢٥%)، وزارة التجارة الداخلية والصناعة (١٦%)، وزارة الزراعة (٣ %)، مصادر أخرى (١٣%)، وتنص القوانين الأساسية لهذه المؤسسات على أن واجباتها هي ربط العلم بالصناعة، وتطوير المؤسسات العلمية والبحثية ورعاية العلم بشكل عام(فايد، ٢٠٠١).

ويعتمد تمويل التعليم الجامعي في اليابان في المقام الأول على السلطات المحلية والتي تسهم بشكل حيث تقديم الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية،

وذلك بالإضافة للنفقات التي تقدمها الحكومات المركزية، بالإضافة إلى ما سبق فإن القطاعات الخاصة تؤدي دوراً كبيراً في تمويل التعليم العالي والجامعي.

وتفرض الحكومات في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي وما تفرضه يمثل نسبة كبيرة من تمويل التعليم، كما تقد السلطات اليابانية قروضاً للطلاب حتى يتمكنوا من استكمال تعلمهم ولمساعدة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم على أن يقوم هؤلاء الطلاب برد هذه الأموال بعد تخرجهم، وبعد أن يتاح لهم الحصول على وظائف يمكن من خلالها سداد هذه الأموال (عامر، ٢٠٠٦).

تجربة التعليم العالي في روسيا في استثمار البرامج الأكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلال الجمهوريات المكونة له، وسقوط تحكم الدولة، أصبح التوجه العام في روسيا الاتحادية هو تقليص ميزانيات الجامعات والأكاديميات، مع فتح الباب لهذه المؤسسات للتعامل الحر مع السوق من خلال تبني الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحث العلمي. وفي موجة الخصخصة، تم تقليص العاملون في التعليم بشكل حاد، وقلصت الميزانيات الحكومية إلى حدها الأدنى، واخترع مبدأ ما يعرف بالحساب الاقتصادي للبرامج الأكاديمية المتخصصة بالتعليم العالي وللأبحاث، أي على كل برنامج أكاديمي أو بحث علمي أن يثبت أهميته الاقتصادية عن طريق فائدته لجهة ما تحتاجه وتقوم بتمويله، وتتعامل الجامعات والأكاديميات الروسية مع السوق على أربعة مستويات (العطارى، ٢٠٠٠):

المستوى الأول: تمويل الدولة عن طريق مشروعات استراتيجية ما زالت تدار مركزياً، وهي في مجالات: (الدفاع وصناعة وتطوير السلاح بأنواعه المختلفة –الفضاء والطيران وهي صناعة متطورة –التعليم والصحة وهي الخدمات التي ما زالت تدار مركزياً حتى الآن لأهميتها الاستراتيجية).

المستوى الثاني: تمويل مشروعات صناعية مستمرة منذ النظام الشمولي وهي تدار لا مركزياً، ويعهد بها للجامعات والأكاديميات مثل صناعة الترانزستور (أشباه الموصلات) والأجهزة العلمية وخدمات الاستكشاف الجيولوجية والاستشعار عن بعد.

المستوى الثالث: اشتراك أعضاء هيئة التدريس في مكاتب استشارية أو شركات علمية خارج مؤسسات البحث مع تجنب استغلال إمكانيات هذه المؤسسات، وتقوم هذه الشركات أو المكاتب بتنفيذ دراسات وبحوث وإعطاء استشارات، وتتعامل هذه الشركات أو المكاتب مع السوق الخارجية أو الروسية كشخصية مستقلة، لا سيادة للدولة عليها.

المستوى الرابع: قيام مراكز خبرة داخل الجامعات والأكاديميات يعمل بها عدد من أعضاء هيئة التدريس يقومون بأنفسهم بتشكيلها وإدارتها، ويمكنهم استغلال الإمكانيات المادية والعينية ومراكز المعلومات الحكومية في نظير نسبة من الدخل يُتفق عليها، وليس هناك وصاية للجامعة أو الأكاديمية عليها إلا في حدود تيسير استخدام الإمكانيات.

وقد نجحت التجربة الروسية بعد أن تخلى النظام عن الآليات المركزية والميراث البيروقراطي، حتى أن الجامعات ومعاهد الأبحاث في روسيا الاتحادية تشارك فعلاً في حل المشكلات ليست فقط في داخل روسيا، ولكن في الخارج أيضاً للحصول على التمويل اللازم لاستمرار العمل، وذلك من خلال الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحوث العلمية ذات الصبغة الإجرائية(الأحمد، ٢٠٠٠).

تجربة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار البرامج الأكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص:

تعد التجربة الأمريكية في الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحث العلمي فيما يعرف بالتسويق الجامعي من أكثر التجارب ثراءً، إذ توجه الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مالية كبيرة تصل إلى ضعفين ونصف الضعف مقدار ما توجهه اليابان إلى موضوع دعم تلك البرامج والبحوث وربطها بالصناعة، وتقوم بهذه المهمة مؤسسات حكومية مثل المؤسسة العلمية الأمريكية "Science Foundation "، ومؤسسات غير حكومية مثل مؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر وغيرهما. وتقوم هذه المؤسسات، سواء حكومية أو غير حكومية بتنفيذ استراتيجية محددة ومن خلال التعاقدات، بدعم البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحوث العلمية التي تحقق أهدافها أو الأهداف الوطنية بما في ذلك البحوث في مجال العلوم الأساسية، وتخصيص المنح الدراسية للباحثين، وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الصناعية الكبرى تقوم بتعاقدات مباشرة لتنفيذ برامجها البحثية، ويقوم متخصصون منها بحضور المؤتمرات العلمية، وتتبع الدوريات للتوصل إلى المتخصصين المناسبين والتعاقد معهم، وتقوم الحكومة بتسهيل تلك المهمة عن طريق استقطاع المبالغ الموجهة للبحث العلمي من الضرائب، وبصفة عامة فإن الجامعات الأمريكية تقوم بتوجُه تسويقي لخدمة حاجات التنمية، حيث تتسم الجامعات الأمريكية بالخصائص التالية (العمري، ٢٠١٤):

- **التوجه التسويقي: حيث ترتبط الصناعة وقطاع الأعمال بالجامعات الأمريكية بصفة عامة.**
- **التوجه الاقتصادي: حيث تحكم الجامعة الاعتبارات الاقتصادية وآليات السوق والتنافسية.**

- **التوجه الاستراتيجي: حيث تركز الجامعة على تحقيق رسالة الدولة.**
- **التوجه الفلسفي: حيث تقوم الجامعة بدور تطبيقي لفلسفة الدولة والمجتمع وحقوق الإنسان.**
- **الجامعة تابعة للاقتصاد: إذ يقوم الاقتصاد الأمريكي بدور ريادي في المجتمع يتبعه الجامعات وتوجهاتها في المستقبل.**

هذا وتقوم الجامعات الأمريكية بالوظائف التسويقية التالية(الفريجات، ٢٠٠٩):

- **تسويق البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحثية والمشروعات والمعلومات والامتحانات والاستشارات والتدريب على أسس اقتصادية تنافسية.**
- **الحصول على عدد كبير من المنح والدراسات والمشروعات الحكومية.**
- **تسويق حصة كبيرة من الخدمات الجامعية للسوق العالمي.**
- **بيع عدد كبير من الاختراعات والبحوث التطبيقية لقطاع الأعمال الخاص.**
- **تشجيع فريق الأساتذة والباحثين على التفاعل مع القطاع الخاص.**
- **التحسين المستمر للصورة الذهنية للجامعة لدى المجتمع والعالم الخارجي.**
- **الدخول في المنافسة مع القطاع الخاص في مجالات التدريب والتعليم والبحوث والاستشارات وتسويق المعلومات.**
- **إشراك العملاء في تمويل الجامعات، والاستفادة من الإعفاءات.**

تجربة التعليم العالي في كندا في استثمار البرامج الأكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص:

يشارك في الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بكندا كل من الحكومة الاتحادية والاستثمار الصناعي الخاص، بالإضافة إلى فئات أخرى بالمجتمع، إذ تضاعفت مساهمة القطاع الخاص في العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى أن وصلت إلى (٦) بليون دولار أمريكي عام (٢٠٠٠م)، الأمر الذي أدى إلى تطوير البرامج الأكاديمية المتخصصة ومشروعات البحوث بنسبة (٤٠%). ويساهم في تمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحث العلمي في كندا ستة قطاعات هي: (القطاع الخاص بنسبة (٥٠ %). الحكومة الاتحادية بنسبة (٢١ %). تمويل أجنبي بنسبة (١٣ %). الجامعات بنسبة (٨%). حكومات المقاطعات الكندية بنسبة (٥ %). دعم خيري من الأشخاص وجمعيات أهلية بنسبة (٣%)(الأحمد، ٢٠٠٠).

وقد أعلنت الحكومة الكندية في عام (٢٠٠٢م) ميزانية دعم للبرامج الأكاديمية المتخصصة وللأبحاث تقارب (٩٠٠) مليون دولار كندي خصصت منها (٢٥٠) مليون دولار كندي لتخصيص ألفي وظيفة أستاذ كرسي أبحاث بالجامعات والمعاهد الحديثة، وعملت على جذب العلماء والباحثين المتميزين عبر العالم إلى كندا على أسس تنافسية

بحته، وقد خططت أيضاً لإيقاف هجرة العقول من كندا إلى غيرها من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، واليابان، كما خططت الحكومة الكندية للتسويق التجاري للأبحاث العلمية من خلال عدة مراحل أهمها(العطارى، ٢٠٠٠).

- زيادة قناعات أصحاب القرار والقيادات الإدارية في القطاع الحكومي والخاص بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأنه هدف استراتيجي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لوطنهم وأنه يجب أن يعامل طبقاً لقواعد عروض التجارة، وأنه تتبدى الجوانب الاقتصادية والتسويقية له جنباً إلى جنب مع الجوانب الفنية والمالية.
- زيادة كافة الجهود المبذولة لإكساب البحوث العلمية خصائص ومتطلبات عروض التجارة ثقافياً وإدارياً وقانونياً عملاً على تسويقها.
- منذ بداية عام (٢٠٠٣) ثبتت الجهات التنظيمية المختصة، وعلى رأسها رابطة الجامعات والكليات الكندية هذه الاستراتيجية كإطار ومنهج عند إجراء البحوث الجامعية المتقدمة.

هذا بالإضافة إلى انطلاق حملة واسعة على المستوى الوطني لتثقيف الأفراد والهيئات حول الدور الفعال للجامعات في نقل المعرفة من خلال وسائل الإعلام العامة، والطلاب والباحثين، ومحتويات المطبوعات العلمية، واستغلال ساحات المؤتمرات ومجالات الخدمات الاستشارية وخدمات المجتمع، وبرامج التعاون مع الصناعة، فقد اعتمدت فلسفة تنمية روح الابتكار والإبداع الجامعي للمستقبل.

وقد أدى الجهد المنظم للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة ولتسويق الأبحاث التطبيقية للجامعات في كندا إلى نتائج باهرة حسب إحصاءات عام (١٩٩٩م)، إذ حققت الجامعات ربحاً منه يقدر بحوالي (٢٣) مليون دولار كندي من حقوق الملكية الفكرية، وأنجزت (٨٣٩) اختراعاً تم وضع (٥٠٩) منها تحت مظلة الحماية التامة من الاستغلال، وتقدمت الجامعة بحوالي (٦١٦) طلباً جديداً على براءات اختراع أُجهز منها فعلاً (٣٢٥) براءة خلال عام (٢٠٠٣م) مع تراكم ما يزيد عن (١٨٢٦) براءة اختراع تحت التمحيص والفحص، كما تم منح (٢١٨) رخصة جديدة ضمن (١١٠٩) رخصة تحت الاعتبار، وفي أواخر عام (١٩٩٩م) طرح رئيس جامعة مونتريال ورئيس رابطة الجامعات والكليات الجامعية الكندية خطة لتحقيق الأهداف التسويقية للجامعات شملت أربعة مبادئ أساسية هي(الهلالي، ٢٠٠٣):

- العمل على اجتذاب الباحثين وطلاب الدراسات العليا ذوي المستوى العالمي الفائق.
- تطوير الجامعات فنياً عملاً على توفير بيئة مواتية للبحوث.
- الحرية الأكاديمية.

- الإفادة من الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة وتنوع أساليب التسويق البحثي.

تجربة التعليم العالي في فرنسا في استثمار البرامج الأكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص:

يسهم القطاع الخاص بفرنسا في تمويل البرامج الأكاديمية الخاصة في صورة مشروعات توصف بالتطبيقية، كما تحرص مؤسسات التعليم العالي بفرنسا بمشاركة القطاع الخاص في تدريب طلابه، وتتبنى أصحاب المواهب منهم وتهيئ لهم المناخ الذي يساعدهم في تطوير مهاراتهم بما يعود بالنفع المباشر على تلك المؤسسات الاقتصادية؛ لكن يقع التمويل الأكبر على عاتق الحكومة الوطنية في فرنسا (العمري، ٢٠١٤).

وتحاول الحكومة في فرنسا من خلال الضرائب على التجارة والمبيعات المختلفة وعلى بعض الرواتب بتوجيهها لصالح مؤسسات التعليم الجامعي، كي يتم تطوير برامجها الأكاديمية بصورة إجرائية، بما ينعكس على المجتمع والقطاع الخاص بالاستفادة (العبيدي، ٢٠١٢).

تجربة التعليم العالي في بريطانيا في استثمار البرامج الأكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص:

تقع مسئولية تمويل التعليم العالي في بريطانيا على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات ١٨٨٩م وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام ١٩١٩م، حيث تتولى بعض اللجان مهمة توزيع الأموال التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية، وظلت اللجنة تؤدى وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي، وقد تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار الأموال التي تجمع من القطاعات المختلفة ولتضمن عدالة التوزيع لهذه الأموال لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية (بخيت، ٢٠١١).

كما تم وضع مجموعة من الآليات التي تضمن استقلال الجماعات مالياً، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات، كما تم الاستعانة بالقطاعات الخاصة في دعم البرامج

الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي وأيضاً العمل على تقديم المساعدة للطلاب على مواصلة التعليم العالي، هذا وقد وضعت مجموعة من المعايير التي تضمن تمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص، والتي منها مشاركة ممثلين من القطاع الخاص في بناء تلك البرامج قبل تفعيلها بالمؤسسات التعليمية، بهدف ضمان المستوى المهاري المرتقب لسوق العمل الذي تستحوذ عليه غالبية مؤسسات القطاع الخاص(جوهر ورضوان، ٢٠١٢).

ويشكل اهتمام الحكومات لعقد الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لدعم برامجه حافزاً قوياً لتفعيلها، مما يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في فعالية تلك البرامج، وهذا ما عملت عليه اليابان وفرنسا؛ حيث باتت خططها داعمة لدعم البرامج الأكاديمية بتلك المؤسسات في صور متنوعة، منها الرسوم ومنها الضرائب بالإضافة إلى القروض في أشكالها المختلفة، وحققت فكرة التخلي عن اللامركزية أيضاً في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي نجاحاً واضحاً في تجربة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على السواء، ومع ذلك فقد فاقت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الدول في تقديم صور الدعم المباشرة وغير المباشرة للبرامج الأكاديمية في ضوء استراتيجية واضحة المعالم، وتبنت دول أخرى مثل كندا أسلوب الدعاية الممنهجة لتحقيق الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة من خلال فكرة تسويق الأبحاث التطبيقية للجامعات بها، هذا وقد عمدت بريطانيا في آليات تمويلها لبرامج المؤسسات الجامعية على زيادة المخصصات المالية التي أدت بدورها إلى استقلال الجامعات في أساليب تمويلها.

وتعد التجربة الأمريكية هي الأجدر بالاهتمام مقارنة بالتجارب الفريدة والناجحة من الدول سالفة الذكر؛ إلا أن هذه التجربة اهتمت بتنفيذها على أرض الواقع المؤسسات الحكومية وغير حكومية، من خلال تنفيذ استراتيجية محددة قائمة على فكرة التعاقدات الملزمة، وهذا ما ضمن سلامة إجراءاتها وتحقق نتائجها.

إن ما دعى الدول للقيام بتجاربها في تفعيل عقد الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص في تمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة ما توصلت إليه نتائج البحوث والدراسات السابقة والتي أكدت على ضعف التعاون القائم والذي لا يحقق أهداف تلك البرامج ومنها دراسة Mayar (2004)، ودراسة James & Judith (2005)، ودراسة الفوزان (٢٠٠٥)، ودراسة القحطاني (٢٠٠٥)، ودراسة الثنيان (١٤٢٩هـ)، ودراسة مراد (٢٠١٦).

وقد نتج عن تجارب الدول نتائج إيجابية اتفقت مع ما تمخضت عنه العديد من البحوث والدراسات السابقة مثل دراسة Borland (2001)، ودراسة Marsikova (2005)، ودراسة العازمي (٢٠٠٥)، ودراسة ملص (٢٠٠٧)، ودراسة الرماني ومطبقاني

(٢٠١٠)، هذا وقد جاء في مجمل توصياتها أنه على الجامعات أن تُعدّ البرامج الأكاديمية المتخصصة اللازمة لتوفير فرص متساوية في التعليم، على أن تكون البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي وثيقة الصلة باحتياجات المجتمع، كما ينبغي أن تكون مؤسسات التعليم العالي قادرة على التصدي للمشكلات العالمية بصفة عامة، من خلال مساهمتها الإيجابية في مجالات العلم والتقنية لصالح البشرية، ويتضح ذلك جلياً من أهداف برامجها الأكاديمية.

هذا وقد تمت الاستفادة من الخبرات السابقة في صورة إجرائية عند بناء مراحل الأنموذج الخاص بالبحث الحالي؛ حيث اعتماد تلك الدول في تمويل برامج مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية من خلال الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص بها.

إجابة السؤال الثالث: ما صورة الأنموذج المقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص؟

أهداف الأنموذج المقترح:

تنبع أهداف الأنموذج المقترح من أهداف البحث الحالي، ويسعى – في حدود البحث الحالي –إلى محاولة تقديم صورة مقترحة للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، كذلك تخفيف العبء المالي على الإنفاق الحكومي، ومساعدة متخذ القرار في وضع آليات لتفعيل الشراكة الحقيقية لتلك الاستثمارات البناءة، وهذا ما يسهم في تحقيق المشاركة الفعلية للقطاع الخاص في بناء البرامج الأكاديمية المتخصصة وتمويلها والإشراف عليها، بالإضافة إلى المواءمة والربط المباشر بين مخرجات البرامج الأكاديمية واحتياجات العمل في القطاع الخاص، وذلك يقلل الهدر ويخفض مستوى البطالة، ويحقق عوائد اقتصادية كبيرة على مستوى القطاع الخاص والمستوى الوطني كذلك، مع ضمان التطوير والتحديث المستمر للبرامج الأكاديمية، مما يزيد من الاعتماد على الكوادر الوطنية ويقلل الاعتماد على الكوادر الأجنبية، ويتناول الشكل التخطيطي التالي صورة الأنموذج

المقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بشكل مختصر.

شكل (١) الأنموذج المقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص

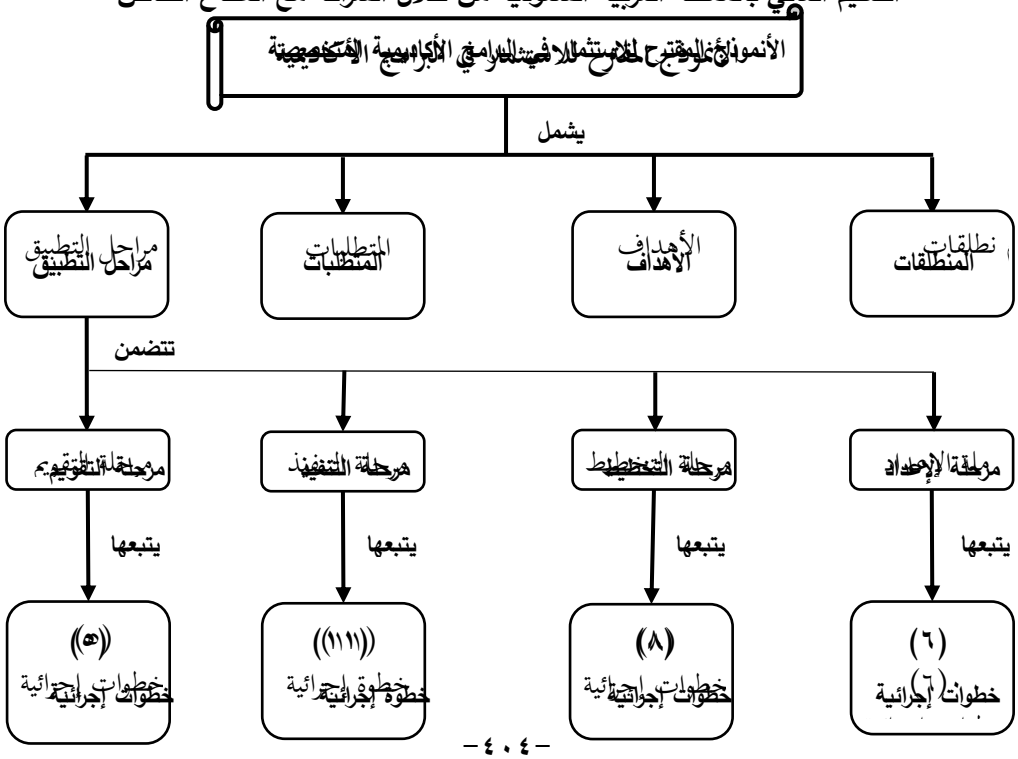

منطلقات الأنموذج المقترح:

يرتكز الأنموذج المقترح على عدة منطلقات أساسية أهمها:

- يشير واقع استثمار القطاع الخاص في البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، وتعمل مؤسسات القطاع الخاص على تزويد القطاع التعليمي باحتياجاته المستمرة من خلال توفير المتطلبات والمستلزمات التعليمية دون الدخول في تفاصيل نوع والخريج وتأهيله، أو الاهتمام بتمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى محدودية الموارد الحكومية التي تقف عقبة في تمويل البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي؛ حيث تستلزم تلك البرامج توفير الكثير من النفقات المالية والخبرات للقيام بمتطلباتها.
- أشارت تجارب بعض الدول في استثمار البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص إلى ضرورة التخطيط المؤسسي لضمان نجاح تلك الشراكة، وتبنى بعضها آليات مشتركة منها فرض الضرائب وزيادة الرسوم والقروض المتنوعة، واعتمدت بعض الدول في تجاربها على اللامركزية في التنفيذ، وفاقت أمريكا تجارب الدول الأخرى في تبنيها لاستراتيجية حرصت على تنفيذها المؤسسات الحكومية وغير حكومية تقوم فكرتها على نظام التعاقد الملزم لمؤسسات القطاع الخاص من جهة وللجامعة من جهة أخرى.
- التطوّر الكبير لبعض البرامج الأكاديمية المتخصصة في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وخاصة في بعض الجامعات التي حصلت على اعتمادات دولية واحتلت مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية، لديها القدرة على تأهيل كوادر بشرية بدرجة عالية من الجودة تجعلها قادرة على المنافسة محليا وعربيا وعالميا.
- ارتباط مخرجات البرامج الأكاديمية المتخصصة بالقطاع الخاص مباشرة، ولذلك يعدّ القطاع الخاص المستفيد المباشر والقادر على تفعيلها بصورة فعلية.
- الخروج من نمطية التمويل الحكومي إلى التمويل الخاص بالبرامج الأكاديمية المتخصصة بالجامعات السعودية يسهم في التطور الاقتصادي بالدرجة الأولى، ويعد ذلك من متطلبات التحوّل الاقتصادي حاليا.
- إن التفكير في آليات جديدة لمصادر تمويل التعليم العالي – دون تحمل الدولة لمزيد من الأعباء – هو مطلب حيوي ومهم للجامعات بجميع تنوع كلياتها،

لتمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة ومن ثم البحث العلمي بها، فضلا عن تحسين خدماتها.

- احتلت الدول المتقدمة صدارة التنافس في القطاع الاقتصادي في ظل الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة والبحث العلمي، وهو ميدان تنافس للجميع.
- قلة الاعتمادات والاستثمارات المقدمة من القطاع الخاص لتمويل البرامج الأكاديمية المتخصصة لمؤسسات التعليم العالي مقارنة بالنفقات التي تحتاج إليها تلك البرامج الأكاديمية.

مراحل تطبيق الأنموذج المقترح:

يتبع تطبيق الأنموذج المقترح أربعة مراحل، وفيما يلي عرض تفصيلي مبسط لكل مرحلة، حيث تنفرد كل مرحلة بخطوات إجرائية تتكامل فيما بينها.

➢ مرحلة الإعداد:

يستعان فيها بالمتخصصين وذوي الخبرة من مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، كما يتطلب توحيد الرؤى وتكامل الجهود على مستوي القيادة في كل من مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لتنفيذ آليات هذا النموذج يذكر منها:

١. ترشيح الخبراء والمختصون من الجامعات والمراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم والجامعات، وكذلك القطاع الخاص للمشاركة في وضع أهداف البرامج الأكاديمية المتخصصة، ويختارون الخبرات التعليمية المرتبطة بتلك الأهداف.
٢. تكامل خبرات برامج الكليات التقنية (التطبيقية) مع الكليات النظرية ومتطلبات سوق العمل الذي يمثله القطاع الخاص بهدف تحديد الاحتياجات التي تنطلق منها آليات تطوير البرامج الأكاديمية المتخصصة.
٣. رصد التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي لإيجاد آليات تسهم في التغلب عليها ولا تعرقل عملية تطويرها ليتم استثمارها بصورة مناسبة.

٤. بناء سبل الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص والبرامج الأكاديمية المتخصصة.
٥. تفعيل دور هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد ممثلة في معاييرها المرتبطة بالبرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي بما يضمن منتج متميز يصلح استثماره من خلا القطاع الخاص.
٦. تشكيل هيئة مستقلة يتمثل دورها في المتابعة المستمرة لرصد فاعلية البرامج الأكاديمية المتخصصة، ونجاحها في تلبية احتياجات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.

➢ **مرحلة التخطيط:**

تتعاون الجهات المشار إليها في مرحلة الإعداد معاً لوضع ملامح إجرائية لصورة البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي، وتتبلور فيما يلي:

١. مسح احتياجات القطاع الخاص وما يتطلع إليه سوق العمل السعودي.
٢. وضع خطة إجرائية تستهدف سد تلك الاحتياجات يشترك في وضعها ممثلين من مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.
٣. صياغة أهداف البرامج الأكاديمية مع مراعاة التسلسل والتكامل وارتباطها الوثيق باحتياجات وتطلعات القطاع الخاص والمجتمع السعودي.
٤. الاستفادة من البرامج الأكاديمية الحالية في صورة الخبرات التي تحقق الأهداف المستقبلية.
٥. عقد ورش عمل يشارك فيها كل من خبراء التعليم العالي والاقتصاديين وخبراء القطاع الخاص لمراجعة صياغة أهداف البرامج الأكاديمية المتخصصة بحيث تناسب متطلبات القطاع الخاص وتطلعاته.
٦. وضع خطة لتبادل الخبرات الدولية والمحلية للقائمين على تنفيذ البرامج الأكاديمية تدعمها مؤسسات القطاع الخاص.
٧. ابتكار أدوات تقويم تتناسب مع طبيعة البرامج الأكاديمية المتخصصة وأهدافها يغلب عليها المجال المهاري.
٨. تقديم الأنشطة العلاجية التي تستخدم عند الحاجة إليها أثناء التطبيق الفعلي للبرامج الأكاديمية المتخصصة.

➢ **مرحلة التنفيذ:**

تتشعب مرحلة التنفيذ في ضوء مسئوليات الجهات المشاركة فيما يلي:

١. حصر متطلبات تنفيذ البرامج الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم العالي، يشارك في تمثيلها مسئولين من مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.

٢. تشخيص البرامج الأكاديمية الحالية ورصد احتياجات القطاع الخاص من خلال لجان مشكلة بمعرفة وزارة التعليم العالي ومسئولي القطاع الخاص.

٣. مقابلة احتياجات القطاع الخاص بأهداف تتضمنها البرامج الأكاديمية المتخصصة تعمل على تلبيتها بصورة كلية.

٤. توفير البنية التحتية والفوقية التي تساعد في تحقيق أهداف البرامج الأكاديمية المتخصصة ويدعم ذلك القطاع الخاص.

٥. تعريف أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بآليات الاستثمار والتسويق في البرامج الأكاديمية المتخصصة، وحثهم على قبول الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة.

٦. دعم بنوك الأفكار التي تتمخض عن المبتكرين والمبدعين بمؤسسات التعليم العالي من هيئة تدريس وطلاب وباحثين في جميع المجالات والعمل على تفعيلها وتطبيقها مع توفير الحافز المادي لها بالشراكة مع القطاع الخاص.

٧. إنشاء برامج مشتركة بين التخصصات الأكاديمية المختلفة بمؤسسات التعليم العالي، بغية تكامل وجه الإفادة فيما بينها بشكل وظيفي، بالتعاون مع ما يطرأ من أفكار ومتطلبات للقطاع الخاص السعودي.

٨. عمل قاعدة بيانات علمية تشمل كل البرامج الأكاديمية المتخصصة في المجالات المختلفة، فضلا عن البحوث ذات الصلة بها، تسهيلاً للحصول عليها من قبل المستفيدين من القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.

٩. تقديم الخبرات والاستشارات من قبل خبراء التعليم العالي لمؤسسات القطاع الخاص مقابل الشراكة في تمويل تلك المؤسسات.

١٠. العمل على تطوير منشآت مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة في ضوء متطلبات تنفيذ البرامج الأكاديمية المتخصصة في مختلف المجالات.

١١. تشكيل المجالس بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لتضم تمثيلاً أوسع لرجال الإنتاج والخدمات بالقطاع الخاص.

- **مرحلة التقويم (متابعة تنفيذ الأنموذج المقترح):**

التقويم عملية مستمرة بهدف التطوير والتحسين ويتحقق ذلك فيما يلي:

١. تدريب أفراد هيئة مستقلة منوط بها المتابعة على أدوات القياس بهدف الكشف عن فاعلية البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
٢. قياس اتجاهات الطلاب والأساتذة والعاملين بالقطاع الخاص نحو البرامج الأكاديمية المقدمة لهم.
٣. قياس مدى رضا مسئولي القطاع الخاص عن البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تدعمها مؤسسات التعليم العالي.
٤. ملاحظة أداء الخريجين بسوق العمل ومدى امتلاكهم للمهارات التي تتطلبها استثمارات القطاع الخاص.
٥. تقديم التغذية الراجعة في صورة الأنشطة العلاجية عند ظهور أوجه قصور من تلك البرامج.

توصيات البحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج أمكن صياغة التوصيات التالية:

- عقد الشراكات وتبني بعض المشروعات المشتركة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، وحث تلك المؤسسات على الإنفاق على تلك المشروعات مقابل إشراف الجامعة عليها وتطويرها المستمر.
- العمل على توعية المجتمع السعودي، وبخاصة القائمين على إدارة القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال لتنمية الحس الوطني لديهم، بغرض تنمية الاتجاه نحو ضرورة الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تتبناها مؤسسات التعليم العالي بالمملكة.
- حرص مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية على مواكبة متطلبات سوق العمل عند اختيار برامجها الأكاديمية؛ حيث انتقاء الخبرات التي يستفيد منها حتماً القطاع الخاص والمجتمع السعودي في الأساس.
- استحداث برامج أكاديمية تلبي احتياجات الطلاب بمرحلة التعليم العالي وتنمي مهارات الابتكار لديهم وتكسبهم مهارات القرن الحادي والعشرين بصورة إجرائية، حتى يمكن توظيفها في سوق العمل السعودي مباشرة.

- **زيادة اهتمام مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بإجراء البحوث التطبيقية التي تتناول مشكلات واقعية في المجتمع، والتقليل من البحوث ذات الصبغة النظرية.**
- **تضمين المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين بمختلف تخصصاتهم على الصبغة التطبيقية التي تنعكس مباشرة على تنمية القطاع الخاص بمختلف تنوعاته، بما يدعم الشراكة بصورة وظيفية.**
- **زيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية والهيئات والمراكز البحثية الأجنبية والعربية ذات الخبرات الواسعة في شتى المجالات.**
- **تشجيع الابتكار في شتى المجالات ودعمه بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية مع مشاركة القطاع الخاص في ذلك.**
- **تيسير طرق التمويل المادي التي يقوم بها القطاع الخاص السعودي لدعم البرامج الأكاديمية المتخصصة.**
- **العمل على إيجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية للطلاب الذين يتفوقون في اجتياز البرامج الأكاديمية المتخصصة في مختلف المجالات بالتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.**
- **الأخذ بمبدأ الجامعة المنتجة والتي تسوق خدماتها ومنتجاتها لتحقيق الموارد المالية اللازمة لها، في ضوء خبرات بعض الدول الناجحة.**

المراجع

المراجع العربية:

- الإبراهيم، يوسف محمد. (٢٠٠٤). التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- أبو حسين، أسعد صبحي. (٢٠٠٣). دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الثانوي في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- أبو معمر، فارس. (٢٠٠٠). دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٠، العدد١، ٢٤٥_ ٣٠٦.
- الأحمد، عدنان. (٢٠٠٠). بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته. المؤتمر التربوي الثاني (خصخصة التعليم العالي والجامعي)، المجلد الثاني، مسقط: كلية التربية جامعة السلطان قابوس، في الفترة من (٢٣-٢٥) أكتوبر.
- أدفنسون، ليف. (٢٠٠٤). الاستثمار في رأس المال الفكري-التكاليف والفوائد المحتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مترجم، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الأنصاري، بدر محمد. (٢٠٠٤). إنتاج المعرفة في البلدان العربية ودولة الكويت خاصة، ورقة عمل مقدمة لندوة إدارة ونقل المعرفة، جامعة البعث، سوريا، (١٠-١٢ مايو).
- بخيت، حيدر نعمة. (٢٠١١). التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها. مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٧، عدد ٢٠، جامعة الكوفة، العراق.
- البقمي، عبد الله بن راجح. (١٤٢٢هـ). إدارة سياسات تشجيع القطاع الخاص في مجال التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. دراسة لنيل درجة الدكتوراه كلية التربية بالفيوم، جامعة القاهرة.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (٢٠٠٣). نحو إقامة مجتمع المعرفة-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان: المطبعة الوطنية.

- تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (٢٠١٢). راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-الحق في التعليم الحق في العمل، بيروت، ص (٣٢٩-٣٣٠).
- الثنيان، سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمن.(١٤٢٩). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية. رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- جابر، عبد الحميد جابر. (٢٠٠٣). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة: دار النهضة العربية.
- جريو، داخل حسن.(٢٠٠٠). التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل. المؤتمر العلمي المصاحب للدورة (٣٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، ١٧-١٩ يوليو، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- جوهر، علي صالح؛ رضوان، وائل وفيق. (٢٠١٢). التعليم العالي العام والخاص(الواقع والتحديات). القاهرة المكتبة العصرية.
- الحاج، فيصل عبد الله وسوسن شاكر.(٢٠٠٨). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعات العربية. أعضاء الاتحاد، اتحاد الجامعات العربية.
- رحمة، أنطون حبيب.(١٤٢٣هـ). استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربي، مكتب التربية لدول الخليج العربي. الرياض، السعودية.
- الرماني، زيد بن محمد ومطبقاني، مازن بن صلاح.(٢٠١٠). الاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامجه. شبكة الألوية. بحوث ودراسات.
- الزلزلة، يوسف.(٢٠١١). مفهوم الاستثمار في التعليم. الاستثمار في التعليم العالي، المؤتمر التربوي الثاني، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي.
- السورطي، يزيد عيسى. (٢٠٠٥). الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج ٣٢، ع١.
- شلة، حمدي حسن.(٢٠٠٤). الاستثمار في التعليم العالي الحكومي السعودي. مجلة المعرفة، ١٠٨، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- شيرين بنت عبد المجيد. (٢٠١١). مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه. المؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد ومتولي، مصطفى. (١٤٢٤هـ). الوضع الحالي للعلاقة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص في دول الخليج العربية. دراسة بتكليف من مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.
- صائغ، عبد الرحمن بن احمد. (١٤٢١هـ). تنمية روح المشاركة بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال وبعض الصيغ لتفعيلها. دراسة بتكليف من مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.
- الطائي، محمد والعلي، هدى عبد الرحيم حسين. (٢٠٠٧). اقتصاديات المعلومات القوة الناعمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العازمي، أنمار الكيلاني.(٢٠٠٥). دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الجامعي في مستوى البكالوريوس في دولة الكويت من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥. دراسات العلوم التربوية، مجلد ٣٥، عدد ٢، ٤٣٧_ ٤٦٨.
- عامر، طارق عبد الرءوف.(٢٠٠٥). تصور مقترح لتطوير كلية التربية جامعة الأزهر في ضوء احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- عامر، طارق عبد الرءوف.(٢٠٠٦). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة). الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية. ٢١-٢٢، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر.
- العبيدي، سيلان جبران. (٢٠٠٢). تمويل التعليم في ظل العولمة. الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، جامعة صنعاء، اليمن.
- العبيكان، عبد القادر بن ناصر.(٢٠١٢). التأمين التعاوني التعليمي تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- العتيبي، فهد بن عباس.(١٤٢٥هـ). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

- العطارى، عارف.(٢٠٠٠). خصخصة التعليم العالي: دراسة حالة للتجربة الماليزية دراسة مقدمة لمؤتمر خصخصة التعليم العالي. كلية التربية، جامعة السلطات قابوس، عمان.
- عليمات، صالح ناصر.(٢٠٠٢). البحث العلمي والتنمية التقنية والتكنولوجية في الوطن العربي. كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ١٨، العدد١.
- العمري، بسام مصطفى.(٢٠١٤). تمويل التعليم العالي واقتصادياته(نظرة معاصرة). الأردن: دار وائل للنشر.
- فايد، عبد الحميد بهجت.(٢٠٠١). تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية: المصدر المستقبلي للتمويل وربط الجامعات بقضايا المجتمع. مؤتمر جامعة الزقازيق (الجامعة بين المتطلبات والإمكانيات المحلية والتجارب العالمية)، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، في الفترة من (٢٧-٢٩) ديسمبر.
- الفريجات، غالب.(٢٠٠٩). التعليم العالي: واقع وطموح. الأردن: دار أزمنة للنشر.
- الفوزان، ناصر بن محمد.(٢٠٠٥). الشراكة في البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والقطاع الخاص. مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير – السعودية، جامعة الملك سعود، ٣٣٧ _ ٣٤٤.
- الفيصل، عبد الله.(١٤٢٣ هـ). سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية.ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ.
- القحطاني، منصور بن عوض. (٢٠٠٥). تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير. مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، السعودية، ١٤٥ _ ٢٠٣.
- القحطاني، منصور بن عوض. (٢٠٠٨). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات. كلية المعلمين، جامعة الملك خالد، العدد ١٣، ١٣ _٤٢.
- القطاونة، عادل محمد.(٢٠١٣). أهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي. http://www.ammonnews.net/article/177970
- محفوظ، مراد.(٢٠٠٢). عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- محمد، سهام كامل. (٢٠١١). الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل. مركز البحوث، جامعة بغداد.
- محمود، سعيد طه وناس، السيد محمد.(٢٠٠٣). قضايا في التعليم العالي والجامعي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- مدكور، علي أحمد.(٢٠٠٩). دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي، المؤتمر الدولي السابع (التعليم في مطلع الألفية الثالثة . الجودة -الإتاحة -التعلم مدى الحياة) -مصر , مج ١.ص. ص (٩٠ – ١٠٩).
- مراد، سامي. (٢٠١٦). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية. مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، الفترة ٢٢_ ٢٤ نوفمبر.
- مراياتي، محمد. (٢٠٠٥). تأثير الاستثمار في المعرفة على النمو ومردوديته، وعلى الإنتاجية والتنافسية، في اقتصاد الدول العربية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الجديد: الاقتصاد المبني على المعرفة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢ – ٣ أكتوبر.
- مصطفى، عبد العظيم السعيد. (٢٠٠٠). الاستثمار التربوي وعلاقته بالمشروعات الصغيرة في مصر (دراسة حالة). مجلة كلية التربية، العدد (٤٢): ٣-٣٥.
- المطرفي، شجاع على.(٢٠٠٠). مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة.
- ملص، بسمة.(٢٠٠٧). الاستثمار التربوي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الرسمية. مؤتة للبحوث والدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٢٢، عدد٤، ١٦٥_ ٢٠٨.
- الهاشمي، عبد الرحمن والغزاوي، فائزة محمد.(٢٠٠٧). المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الهرامشة، حسين عليان (٢٠١٤). دور الشركات في القطاع الخاص في ضمان جودة التعليم العالي في الأردن، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي – اليمن , مج٧، ع١٧، ص (١٨١ – ٢٠٩).
- الهلالي، الهلالي الشربيني. (٢٠٠٣). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي. دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر، جامعة المستقبل في الوطن العربي، مركز

تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مجلد (١)، المنعقد في الفترة من ٢٧ – ٢٨ ديسمبر.

– هلالي، ممدوح مسعد أحمد. (٢٠٠٥). استثمار برامج الدراسات العليا التربوية في ظل تحديات العولمة " تصور مقترح ". رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر.

المراجع الأجنبية:

– **Bettignies, J. and Ross, Th. 2004. "The Economics of Public-Private Partnerships", Canadian Public Policy- Analyse de Politiques, Vol. xxx, No.2.**

– **Borland, Jeff, Dawkins, Peter, Johnson, David, Williams، Ross, 2001. Rates of Return to Investment in Higher Education. Australian Social Monitor,4 (2), 33- 40.**

– **Gerry, Webber: Funding in U.K Universityes : Living at the edge, U.K, Perpectives, Vol.7, No.4,2003,P.93**

– **James, E. Groccia & Judith, E. Miller: On becoming a productive University: Strategies for reducing cocts and increasing quality in higher Education, Anker Publishing, Winter, 2005, p.350.**

– **James. E,Groccia & Judith. E, Miller: On becoming a productive university: Strategies for reducing costs and increasing quality in higher education, Anker publishing, winter, 2005.**

– **Lumsden ,Linda and Hertling, Elizabeth, Trends and Issues:RelationshipsWithCommunity,2002,eric.www.uoregon.edu/ Trends issues.**

– **Marsikova, Katerina. 2005. Human Capital Investment in Higher Education: Empirical Evidence of Expected Earning in The Czech Republic. Technical University of Liberec, Faculty of Economics, Czech.**

– **Mayar, Susan: U.K Universities agree protocol for Tobacco Company funding British Medical Journal, Vol.329, Issue7456, 7/3/2004.**

– **Moursund, D.G. Obtaining resources for technology in edu cation funds. 2002,www. Uoregon.edu.**

– **Suarez, Bolcazar. Yolanda and Others: University- community partnerships: A framework and on exemplar, university of Illinois, V.S,2004, PP.105-120.**

– **Twigg, c.(2005). The impact of the changing economy on four-year institution of higher education. The journal of the internet Russian education and society, Moscow, 46.(3), pp 90-119.**

ABSTRACT

This research aimed at identifying the status of the private sector investment in specialized academic programs at higher educational institutions in the Kingdom of Saudi Arabia. Furthermore, the research addressed some of the countries experiences related to investing in specialized academic programs by private sector in order to develop a suggested model for investing in specialized academic programs by private the researchers adopted the descriptive method. The research results revealed a weakness in the participation of funding the academic programs in higher educational institutions by the private sector. Moreover, the results pinpointed there are many obstacles that hinder the investment in specialized academic programs. The research portrayed the profitable means that assisted in forming the suggested model and recommended that the higher educational institutions in the Kingdom of Saudi Arabia should keep pace with the requirements of the labor market on assigning the specialized academic programs, which encourage the private sector to invest.